

## سبل انقاذ النظام الديمقراطي في فلسطين

المشاركون مع حفظ الألقاب: زهيرة كمال، عبدالرحمن أبو عرفة، حلمي الأعرج، قيس عبدالكريم، هاني المصري، باسم الزبيدي، محمود شاهين، مازن غنيم، جورج جقمان، عزام الأحمد، جمال زقوت، ممدوح العكر، أحمد مجدلاتي، طالب عوض، نصر عبدالكريم، عبدالقادر الحسيني، عزمي الشعبي، داود تلحمي.

المشاركون من مفتاح: حنان عشراوي، ليلي فيضي، بيسان أبو رقطي، موسى قوس، ناهد أبو سنينة، ميساء هندية، ريم وهدان.

يتطلب النظام الديمقراطي في أي بلد الاستقرار والثبات ودورية الانتخابات والتداول على السلطة وحكم القانون والاستقلال السياسي. وفي فلسطين، يكتسب الخيار الديمقراطي أهمية خاصة كون تعزيزه يشكل عاملاً مساعداً لانجاز المهام الوطنية وانجاز المشروع الوطني المتمثل بحل الدولتين، الذي بات يعتريه الكثير من الشكوك في امكانية التطبيق على الأرض، في ضوء الحقائق التي فرضها الاحتلال. ورغم إنشاء المؤسسات الفلسطينية وإصدار العديد من الوثائق الديمقراطية مثل وثيقة الاستقلال، إلا ان الموضوع النظري لم يستكمل حقه في النقاش.

وبرغم الأشواط الكبيرة التي قطعت في ارساء قواعد نظام ديمقراطي في فلسطين يمتاز بالحكم الرشيد وبناء المؤسسات التشريعية الفاعلة والعمل على ترسيخ مبدأ سيادة القانون، إلا انه برزت محاولات جديدة لتفويض النظام الديمقراطي في فلسطين تجسد بالحسم العسكري وما واكبه من فرض لقانون الطوارئ وتهميش التشريعي وتغيب مؤسسات القضاء من خلال ايجاد لجان بديلة. وذلك بعد فشل جميع المحاولات التي بذلت على مدار عام ونصف لحل الغموض والتناقض والعمل على ادارة السلطة بالتعاون ما بين الطرفين.

وظهرت مؤشرات خطيرة على تردي الأوضاع من خلال الأحداث التي شهدتها الجامعات الفلسطينية في بير زيت والنجاح والتي تنذر بنقل تجربة غزة الى الضفة، مما يستدعي من قيادات المجتمع المدني والقيادات الفكرية والسياسية التحرك للخروج بحلول لهذه الأزمة.

### الأزمة قديمة

تكمّن جذور المشكلة في طبيعة النظام السياسي الفلسطيني، وهي الأزمة التي تعمقت بفعل العوامل الخارجية المتمثلة بوجود الاحتلال والتدخلات الأجنبية بعد ان مرت بمحطتين رئيسيتين تمثلت في انتخابات الرئاسة وانتخابات التشريعي. كما ان القانون الأساسي يعتريه بعض الغموض. وهو ما يستدعي فهم طبيعته ومكمن الاشكالية. ويمكن وصفه بأنه هش، معقد، يفتقد للصلاية وغير متماسك، كما انه أخفق في حماية الشرعية.

فهل هو ينحصر في منظمة التحرير الفلسطينية مع وجود آخرين خارجها، وهناك الكثير من الشروط المستوردة من الخارج. ورغم المرحلة الانتقالية التي تمر بها القضية، إلا أنه لم يواكب ذلك وجود جبهة وطنية تنضوي تحت لوائها مختلف الفصائل الفلسطينية لتوحيد الرؤية والعمل. ويعاني النظام من عدم وضوح دوره فيما إذا هو بنائي داخلي ام مقاوم.

## إشكالية اللاعبين

كما ان مختلف اللاعبين في النظام السياسي الفلسطيني يعانون من بعض المشاكل، حيث ان فتح تعاني من مشكلة الهوية وهي ابنة الماضي – القرن العشرين – في حين ان حماس غضة وتنتمي الى الحاضر وتمتلك مقدرات مالية، وتحترق المقاومة التي شكلت الرافعة لها.

وكتاهما تتجادبان ما بين الفلك الأميركي والفلك الاسلامي. ويسعى انصار المدرسة الدينية التي تمتاز بالتعصب وفرض الذات من خلال اللجوء للقوة، الى استبدال القواعد من خلال طرح نظام بمواصفات مختلفة، من خلال استبدال الآخرين. ويعاني ممثلو منظمة التحرير الفلسطينية من حالة من الضعف والتهميش. وكان الاعتقاد السائد في اوساط فتح ان حماس ستبقى خارج اللعبة الى الأبد. كما ان بنية فتح التي تحمل مشروع السلطة، لم تقدم الجديد في التحول الوطني والبناء الديمقراطي، هذا في حين ان الأطراف الأخرى أعفت نفسها من المهمة، وهو ما دفع حماس لملء الفراغ.

خلاصة القول أن الديمقراطية شبه غائبة عن النظام السياسي الفلسطيني، حيث أن هناك محاولات لبناء سلطة ودولة ومشروع سياسي، لكنها لم تتكامل بالنجاح لغاية الآن. حتى انه خلال أيام الثورة فان مقولة "ديمقراطية غابة البنادق" لم تكن صحيحة ولم تعبر عن ديمقراطية الساحة الفلسطينية. وفي ظل الاحتلال لا يمكن نجاح اي مسيرة ديمقراطية لغياب الديمقراطية.

فليس هناك نظام او منقذين وهناك ضعف في تحديد ما لنا وما علينا. ولاستيعاب ما حدث يتعين الاقرار بإشكالية المبادئ الغامضة والقديمة. وعليه فان الحديث عن القضايا الإجرائية يشكل توهانا عن القواعد، مما يتطلب التفكير في امكانية الاستبدال.

## طبيعة شكل العلاقة ما بين الأطراف

ويمكن تفسير الوضع بطبيعة شكل العلاقة ما بين الأطراف المختلفة على الساحة الفلسطينية التي حكمها مبدأ التوافق. ولم يكن في اي وقت اتفاق حقيقي على المشروع الوطني ومحدداته. هذا مع العلم انه في مرحلة التحرر الوطني يتطلب وجود الجبهة الوطنية العريضة التي يكون لها برنامج وقيادة موحدين للجميع. غير انه في الحالة الفلسطينية لا يوجد اتفاق على شكل العلاقة وهو الذي يعرف تبعا لمصالح الأطراف المختلفة. وطالما ان الشعب الفلسطيني مقل على حل سياسي، فيتعين التوافق الوطني على طبيعة العلاقة ما بين الأطراف.

## مسؤولية الطرف المعطل

و بدون ادنى شك أن الطرف الذي لجأ الى الحسم العسكري يتحمل المسؤولية في محاولة القضاء على المشروع الوطني والتهديد بتدمير الشرعية وخلق أمر واقع في غزة. كما انه مسؤول عن تدمير كل ما تحقق من انجازات في هذه المسيرة.

## التوصيات

يوصي المشاركون بما يلي:

أولا - عدم اللجوء الى الانتخابات المبكرة في المرحلة الراهنة لعدم امكانية انجازها في جناحي الوطن، وخشية قيام بعض الأطراف التي تعارضها على افسالها. والعمل على انجازها لحظة حصول توافق بين الجميع عليها وتأمين إمكانية نجاحها.

ثانيا - بغض النظر عن الرأي ازاءها يتعين التمسك بالمؤسسات الشرعية الفلسطينية القائمة وعدم تغييبها كونها نتاج التجربة الفلسطينية، بحيث يشكل اصلاحها عملية كفاحية ديمقراطية وليست إنقلابية. فعملية التغيير تتأتى من خلال الصراع الديمقراطي وليس الانقلاب العسكري.

ثالثا - إجراء عملية تقييمية للسنوات السبع الماضية للعمل على تغيير قواعد اللعبة. حيث انه لم يكن في يوم من الأيام اتفاق على المشروع الوطني ومحدداته. فحماس لم تكن في يوم من الأيام على وفاق مع المشروع الوطني. فخلال الانتفاضة الثانية سمح بالتراجع عن مكونات المشروع الوطني وبرز خلاف حول المقاومة.

رابعا - تعزيز دور المجتمع المدني للضغط باتجاه التوافق للوصول للشعب لانتخابات جديدة ووضع نظام انتخابي جديد، بحيث تجري انتخابات رئاسية تشريعية حسب نظام التمثيل النسبي الكامل.

خامسا - لا مفر من العودة للحوار الداخلي الذي يشكل المخرج الوحيد من الأزمة. ويجب ان يكون أحد أحداث هذا الحوار خلق اوسع اصطفااف وطني ديمقراطي، حول برنامج منظمة التحرير الفلسطينية حول حل الدولتين، وهو الخيار الرئيسي المطروح امام الشعب الفلسطيني.

سادسا - يتعين الاتفاق على قواعد اللعبة، وقد يكون المخرج سياسي مقنع للجمهور الفلسطيني، وهو الكفيل بتوفير الأمن في الضفة. كما أن اي حل لا يتم الا بالحوار. وهناك حاجة لطرف ثالث يتمثل في التيار الديمقراطي الذي تمثله قوى م.ت.ف.